○ النجاح الذي حققته «فتح» في العودة الى لبنان (ليس عندوني، «مصلحة مشتركة»، **ميدل ايست انترناشيونال**، ١٩٨٧/٢/٦، ص ٧)، وفشل كل القوى، المحلية والاقليمية، في منع تحقيقه.

○ الصمود «الاسطوري» للفلسطينيين في الدفاع عن المخيمات الفلسطينية المحاصرة في لبنان منذ أكثر من ستة شهور، واخفاق القوى المتعددة التي تحاصرها من اقتحامها، على الرغم من المحاولات المتواصلة على هذا الصعيد. والواقع ان الاوضاع المأساوية التي يعاني منها سكان المخيمات المحاصرة اثارت ردود فعل احتجاجية عدة، رسمية وشعبية، في دول اوروبية، مثل ايطاليا وفرنسا.

○ «معارضة الاردن للهجمات التي تشنها ' أمل '، بدعم سوري، على المخيمات الفلسطينية. فالاردنيون يرون في هذه الهجمات محاولة لانجاز عملية ترحيل جماعي لفلسطينيي لبنان باتجاه الاردن» (**المصدر نفسه**).

○ استمرار التأييد الشعبي القوي لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، في الضفة الغربية وقطاع غزة، على الرغم من المحاولات الاردنية المستمرة للاجهاز عليه (**المصدر نفسه**).

○ تجدد الدعم السوفياتي لـ م.ت.ف. واستمرار السوفيات في بذل الجهود لاعادة الوحدة الفلسطينية (**المصدر نفسه**).

○ تبني مؤتمر القمة الاسلامي الخامس، في قراراته، لورقة العمل التي قدمها عرفات الى المؤتمر، والتي تتضمن ادانة للقرار ٢٤٢، باعتباره عنصراً غير ملائم لتحقيق تسوية سلمية (**المصدر نفسه**).

وفي ضوء هذه المستجدات، برز الاهتمام الاوروبي، على نحو مختلف واكثر حرارة، بأزمة المنطقة وبضرورة حلّها عبر مؤتمر دولي يعقد لهذه الغاية. وتجلى هذا الاهتمام، اولاً، في موافقة الاوروبيين، فرادى، قبل ان تتشكل، فيما بعد، في موقف جماعي. ويمكن رصد هذا الاهتمام في جملة التحركات والتصريحات التي ادلى بها عدد من المسؤولين في هذا الاتجاه، على اختلاف مراتب مسؤولياتهم.

ففي تحديد «طبيعة الشعور الاوروبي في المرحلة الراهنة»، حول مشاركة دول المجموعة في أي جهد دبلوماسي دولي بخصوص الشرق الاوسط، صرّح وزير خارجية بلجيكا الرئيس الحالي للسوق المشتركة، ليو تنديمانز، بأن الدول الاوروبية «لن تتخلى عن جملة المبادىء المتوازنة التي يتضمنها ' بيان البندقية ' الاوروبي لعام ١٩٨٠». وهو البيان الذي ينص على مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في اي مسعى سلمي (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٩٨٧/٢/٥).

ايطاليا اعلنت موقفها بصورة اكثر تحديداً، على ألسنة ثلاثة من كبار مسؤوليها. فقد اكد رئيس وزرائها، بتينو كراكسي، أهمية تعزيز التفاهم الاردني ـ الفلسطيني الذي يعتبر، في رأيه، «نقطة البداية لخطة التحرك على الطريق المؤدية نحو السلام». ومع تحذيره «من ان النزاعات المزمنة... تقدم الارضية المناسبة لنمو بذور الارهاب»، أكد، ايضاً، ان حلاً عادلاً للنزاع العربي ـ الاسرائيلي «يجب ان يقوم على اساس اعادة المناطق العربية المحتلة للعرب، وضمان الأمن والسلام لجميع دول المنطقة، في اطار ضمانات دولية، وحل المشكلة الفلسطينية بصورة تضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني». ومن جانبه، اشار وزير الخارجية، جوليو اندريوتي، الى ان بلاده «تفكر في موضوع عقد مؤتمر دولي... يرتكز على عقد اجتماع للجنة تحضيرية». وفي معرض توضيحه لذلك، قال ان صيغة من هذا القبيل من شأنها ان تحقق هدفين: الاول هو «التزام من الاطراف المعنية و [من] الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن لسلوك طريق الحل السياسي لتسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي»؛ والثاني هو «تجنب طرح شروط مسبقة قد تؤدي الى احباط المؤتمر» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٧/١/٢٢). الى هذا، اعتبر وزير الدفاع، جيوفاني سبادوليني، ان اسرائيل «هي مصدر الصعوبات التي تعترض فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام». واشار الى صعوبتين، واحدة «تتمثل في اشتراط تل ـ ابيب اعادة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي وحل مشكلة اليهود السوفيات»، والاخرى تعترض مسألة التمثيل الفلسطيني في المؤتمر. ثم تطرق سبادوليني الى خطة التنمية الاردنية، فاعتبرها مرتبطة بالمؤتمر الدولي، وذلك على الرغم من «صفتها الاقتصادية» (**القبس**، ١٩٨٧/١/٢٠).

اسبانيا، كذلك، اعلنت عن تأييدها لعقد مؤتمر